

في التنظيم الجديد للعالم الذي بدأ لتوه، تحاول الولايات المتحدة الرهان على العسكري (والإعلامي)، أما فرنسا وألمانيا فتراهنان على السياسي لمواجهة المشاكل التي تغرق الإنسانية، إنهما يراهنان على السلم المؤبد، بينما يراهن الرئيس بوش ومحيطه على الحرب المؤبدة..  
[بقلم مصطفى فرحات](#)

"التاريخ في حركة دائمة" - آرنولد. ج.

توينبي

إننا نشعر أن ثمة شيئاً أساسياً يُلعب الآن في قضية العراق. وهناك مؤشرات توضح ذلك في كل مكان.. انهيار البناء الدولي.. إبعاد هيئة الأمم المتحدة.. انقسام الاتحاد الأوروبي، وكذا تصدع حلف شمال الأطلسي..

واحتج عشرة ملايين شخص في شوارع العالم بأسره يوم 15 فبراير 2003،

لاقتناعهم ببداية تشغيل آلة صنع المآسي..  
إنهم يرفضون عودة همجية السياسة الدولية  
بعنفها المتطرف، بحبها.. وبحقدتها كذلك.

إن هذه المخاوف الجماعية يتم التعبير عنها  
بأسئلة مقلقة: لماذا الحرب على العراق؟  
ولماذا الآن؟ ما هي الخطة التي تنتهجها  
الولايات المتحدة الأمريكية؟ ولماذا تعارض  
فرنسا وألمانيا الحرب بقوة شديدة؟ وفي  
ماذا يمكن لهذا الصراع أن يكون مؤشرا في  
توزيع أوراق السياسة الخارجية؟ وما هي  
التغيرات التي ستسفر عنها في التوازنات  
الكبرى للعالم؟

كثير من الناس هم أولئك الذين يظنون أن  
الأسباب الحقيقية لهذه الحرب تبقى لحد  
الآن غامضة، وعلى الرغم من حسن  
نواياهم، فإن الذين تفحصوا الأدلة المقدمة  
من طرف واشنطن لم يقتنعوا بعدُ بضرورة

هذه الحرب المعلنة التي تحاول واشنطن خوضها، وإصرارهم على تقديم أعذار لا قيمة لها يجعل الرأي العام الدولي أكثر شكاً.

ما هي الحجج الرسمية؟ تعدادها سبعة.

لقد تم الإعلان عنها في التقرير المعنون بـ "عشرية من الكذب ومن التحدي" الذي

قدمه الرئيس جورج والكر بوش أمام

مجلس الأمن لهيئة الأمم المتحدة في 12

سبتمبر 2002. إن هذا النص المتكون من

22 صفحة يُذكر بالنقاط الثلاثة الأساسية

التي خرقها النظام في بغداد: بغداد لم

تحتزم ستة عشر لائحة من لوائح الأمم

المتحدة، العراق يملك أو يحاول تملك

أسلحة الدمار الشامل (نووية، بيولوجية

وكيميائية) والصواريخ الباليستية، وأخيراً، هو

كذلك متهم بخرق حقوق الإنسان (التعذيب،  
الاغتصاب، القتل العشوائي).

وتتطرق الاتهامات الأربعة الأخرى إلى:  
الإرهاب (بغداد تأوي المنظمات الفلسطينية  
وتعطي 25.000 دولار لكل عائلة من  
عائلات مرتكبي العمليات الانتحارية ضد  
إسرائيل)، أسرى الحرب (ومن بينهم طيار  
أمريكي)، الأملاك المصادرة عند غزو  
الكويت (تحف فنية ومعدات عسكرية)،  
وتحويل برنامج "النفط مقابل الغذاء".

كل هذه الاتهامات حذت بمجلس الأمن  
التابع لهيئة الأمم المتحدة إلى المصادقة  
وبالإجماع على اللائحة 1441 التي تؤسس  
"نظام تفتيش مكثف بهدف المراقبة  
والقضاء بصفة نهائية على أسلحة الدمار  
الشامل".

هل يمكن اعتبار هذه الحجج مُريعة لدرجة  
أن يعتبر الجميع أن العراق هو المشكلة  
الأولى في العالم؟ هل تجعل هذه الحجج من  
العراق التهديد الأكبر الذي يُثقل كاهل  
الإنسانية؟ وهل تُبرّر تبعا لذلك حربٌ يُحشد  
لها الجميع؟

تجيب الولايات المتحدة وبعضها من أصدقائها  
(بريطانيا، أستراليا وإسبانيا..) بالإيجاب.  
ودون انتظار الضوء الأخضر من طرف أية  
منظمة دولية، أرسلت واشنطن (ولندن)  
إلى العراق قوة عظيمة يبلغ تعدادها حوالي  
200 ألف عسكري يملكون قوة عملاقة  
جاهزة للتهديم.

وبالمقابل، وعلى نفس الأسئلة، تجيب دول  
غربية أخرى (فرنسا، ألمانيا، بلجيكا..) وجزء  
كبير من الرأي العام الدولي بنفي مضاعف.

إنهم يُقرُّون بخطورة ما وُجِّه للعراق، ولكنهم يرون أنه من الممكن توجيه هذه الاتهامات - عدم احترام لوائح الأمم المتحدة، خرق حقوق الإنسان وامتلاك أسلحة الدمار الشامل - إلى دول أخرى من العالم، بداية من باكستان وإسرائيل، وهما حليفان قريبان من الولايات المتحدة، ولا يوجد أحد يمكنه التفكير في إعلان الحرب عليهما. إنهم يلاحظون كذلك أن هناك من بين الأنظمة الديكتاتورية الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية (المملكة العربية السعودية، مصر، تونس، باكستان، تركمنستان، أوزبكستان، غينيا الاستوائية...)، من يدوس حقوق الإنسان، ومع ذلك لا تنبس واشنطن تجاههم ببنت شفة.

من جانب آخر، إنهم يرون أن العراق الذي تعرّض لحصار مدمر مدة اثني عشرة سنة، وكذا تحجيم سلطته الجوية وخصوعه

للمراقبة المستمرة، لا يمكنه تشكيل تهديد لجيرانه في الآجال القريبة.

أخيرا، فيما يخص البحث اللامتناهي عن أسلحة غير موجودة، كثيرون يراودهم التفكير، تماما مثل "كونفوشيوس"، أنه "لا يمكن لنا إلقاء القبض على قط أسود في غرفة مظلمة، خصوصا إذا لم يكن ثمة قط أصلا". إنهم يعتبرون أن المفتشين التابعين لهيئة الرقابة التابعة للأمم المتحدة بقيادة الدبلوماسي السويدي "هانز بليكس"، والمنظمة الدولية للطاقة الذرية بقيادة الخبير المصري محمد البرادعي، يحرزون تقدما ملحوظا تشهد به التقارير المقدمة أمام مجلس الأمن، وأن ذلك سيؤدي إلى الوصول إلى الهدف المنشود - نزع أسلحة العراق - دون اللجوء إلى القوة.

ولأنه تبنى هذا المنطق وقام بالتعبير عنه بقوة عن طريق وزير خارجيته "دومينيك دوفيلبان" في مقر الأمم المتحدة، أصبح الرئيس الفرنسي جاك شيراك في عيون الجموع المناهضة للحرب - عبر العالم - ممثل المقاومة ضد النفوذ الأمريكي. إن هذه البذلة التي تقمصها طويلة بعض الشيء، دونما شك، ولكنه من المسلمّ به أن الرئيس الفرنسي قد اكتسب خلال أسابيع قليلة شعبية دولية قليل هم أولئك المسؤولون الفرنسيون الذين عرفوها قبله، تماما مثل شخصية الجنرال "ديلا روفير" في الفيلم الشهير لـ "روبرتو روسوليني"، وهكذا وجد الرئيس الفرنسي شيراك نفسه صدفة يمثّل دور المقاوم، لكن الذي يظهر هو أنه يضطلع بالمهمة ويتحملها.

من جانبها، لم تتمكن الإدارة الأمريكية لحد الآن من إقناع الآخرين بتبريراتها لشن



الحرب، وهي تظل معرضة للفيتو الفرنسي  
مثلا تعرضت لضربتين متواليتين قبل ذلك،  
وهما يعتبران كارثتين دبلوماسيتين في  
مجلس الأمن: الأولى في 04 فبراير أولا  
عند تقديم "الأدلة" ضد العراق من طرف  
كولين باول، والثانية في 14 فبراير عند  
تقديم تقارير المفتشين الإيجابية، أين قرر  
بليكس أن كثيرا من الأدلة الموجهة ضد  
بغداد من طرف باول "غير مؤسسة". وفي  
نفس اليوم، أيد دوفيلبان - وزير الخارجية  
الفرنسي - ذلك قائلا: "قبل عشرة أيام،  
تحدث باول عن وجود علاقة بين تنظيم  
القاعدة ونظام بغداد، وفي مجال بحوثنا  
ومعلوماتنا مع حلفائنا، لا يوجد شيء يمكننا  
من تقرير هذه العلاقة".

ولكن هذا الربط بين تنظيم بن لادن وبين  
نظام صدام حسين يعتبر حاسما قصد إضفاء  
الشرعية على هذا النزاع، وخاصة في عيون

الرأي العام الأمريكي الذي يبقى مصدوما  
من عمليات 11 سبتمبر 2001.

ولأن أي حجة يمكن التأكد منها لا تبرر هذه  
الحرب التي تتجند كثير من الشعوب ضدها،  
إنه لمن المستحيل عدم التساؤل عن  
الدوافع الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية  
وراءها، ويمكن ذكر ثلاث حجج على الأقل.

هناك أولا القلق الذي بلغ حد الهوس منذ 11  
سبتمبر 2001 قصد تجنب أي اندماج كان  
بين "دولة متمرّدة" مَّأ وبين "الإرهاب  
الدولي". ومنذ 1997، قال ويليام كوهين  
وزير الدفاع في إدارة كلينتون: "نحن نقف  
حاجزا أمام احتمال البحث ومحاولة حصول  
مجرمين محليين أو عساكر من الصنف  
الثالث أو جماعات إرهابية أو حتى تنظيمات  
دينية، على قوة كبيرة نتيجة حصولها أو  
استعمالها لأسلحة الدمار الشامل". وفي

بيان صحفي نشر في 11 جانفي 1999، أكد بن لادن أن ذلك يمكن له أن يكون صحيحا، وقال: "أنا لا أعتبر محاولة الحصول على أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية جريمة". ولقد اعترف جورج والكر بوش أن هذا الاحتمال يؤرقه، فقال: "إننا نخشى أن يتمكن الإرهابيون من إيجاد دولة خارجة عن القانون يمكن لها أن توفر لهم التكنولوجيا من أجل القتل".

إن هذه الدولة "الخارجة عن القانون" في نظر الرئيس الأمريكي ليست سوى العراق ولا أحد غيرها. ومن ثم تم تحديد نظرية "الحرب الوقائية" يوم 20 سبتمبر 2002، والتي لخصها "جيمس وولساي"، المدير السابق لوكالة الاستخبارات الأمريكية بالطريقة التالية: "إن المنطق المنبثق عن هذه الحرب المتوازية ضد الرعب هي التي نطلق عليها "التشيط المسبق" أو "الحرب

الوقائية". وبما أنه يُعتبر في صالح الإرهابيين الهجوم بسرية على أي مكان وفي أي وقت، فإن أسلوب الدفاع الوحيد هو قطفهم الآن، أينما وجدوا، وذلك قبل حتى أن يخططوا لعملياتهم". وبطبيعة الحال، فإنه لن يتم طلب أي ترخيص من هيئة الأمم المتحدة.

والدافع الثاني، الغير المعلن عنه، هو التحكم في الخليج العربي الفارسي، وكذا في موارده من الطاقة. فأكثر من ثلثي الاحتياط العالمي المعروف من البترول تتواجد مخزنة تحت أراضي بضعة بلدان تتواجد على سواحل الخليج: إيران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية، قطر والإمارات العربية المتحدة. وبالنسبة للدول المتطورة، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وهي مستهلك كبير للطاقة، فإن هذه المنطقة تلعب دورا محوريا وتملك أحد المفاتيح الأساسية المتعلقة بالتنمية أو بطريقة

عيشهم، ولهذا يُعد كل تدخل في بلدان الخليج تهديدا لـ "المصالح الحيوية" للولايات المتحدة. ومنذ سنة 1980، شرح "جيمي كارتر" الحائز على جائزة نوبل للسلام 2002، في خطابه حول حالة الاتحاد، المنطق الأمريكي في هذه المنطقة فقال: "كل محاولة من طرف أي قوة خارجية للاستحواذ والتحكم في الخليج الفارسي ستعتبر هجوما ضد المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية. وهذا الهجوم سيُدحر بكل الوسائل اللازمة، بما فيها القوة العسكرية".

لقد رأت منطقة الخليج التي تحكّم فيها البريطانيون بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وتفكيك الإمبراطورية العثمانية نمو النفوذ الأمريكي منذ سنة 1945. غير أن بلدين مهمين اثنين تمكنا من الإفلات من سيطرة واشنطن: أولهما إيران منذ الثورة

الإسلامية سنة 1979، والآخر العراق منذ  
اجتياحه للكويت سنة 1990. كما أن  
المملكة العربية السعودية قد صارت متهمة  
بعد عمليات 11 سبتمبر 2001 نظرا  
لعلاقتها مع الإسلاميين المناضلين وكذا  
الدعم المالي الذي وفره سعوديون لتنظيم  
القاعدة. وتعتبر واشنطن أنها لا يمكن لها أن  
تخسر بيدقا ثالثا في رقع الخليج، وبالأخص  
إذا كان ذلك البلد له أهمية مثل تلك التي  
تملكها المملكة العربية السعودية. ولهذا  
انعقدت النية على احتلال العراق، بأعدار  
خاطئة، وإعادة إحكام الولايات المتحدة  
لقبضتها - من تَمَّ - على كامل المنطقة.

وبغض النظر عن الصعوبات العسكرية، فإن  
الإدارة الأمريكية عن طريق قوات الاحتلال  
التابعة لها لن يكون من السهل عليها تخليص  
العراق من يد صدام حسين. ففي الوقت  
الذي كان واضحا، كان كولن باول يتحدث

عن الصعوبة المعقدة، قائلا: "لقد حاولنا احتقار صدام من أجل أفعاله، ولكن الولايات المتحدة لم يكن لها أي نية في تدمير بلاده. وفي خلال السنوات العشر الأخيرة، فإن إيران، وليس العراق، هو الذي كان منافسنا الأكبر في الشرق الأوسط. لقد كنا نريد أن يبقى العراق ندا لإيران، فالمملكة العربية السعودية لم تكن تريد أن يستحوذ الشيعة على الحكم في جنوب العراق. كما أن الأتراك لم يكونوا يريدون كذلك استقلال الأكراد عن العراق (...). ولم تكن الدول العربية تريد أن يتم احتلال وتقسيم العراق (...). إن عراقا مقسما إلى مناطق سنية وشيعية وكردية لن يساهم في تحقيق الاستقرار المنشود في الشرق الأوسط. ولم يكن من حل لتجنب هذا كله سوى احتلال هذه الدولة البعيدة التي تحوي عشرين مليون نسمة. أنا لا أعتقد أن هذا هو

ما كان يريدہ الأمریکان" .. ولكن هذا ما  
یریدہ الیوم الرئیس بوش.

الدافع الثالث، غیر المعلن عنه، هو تأکید  
هیمنة الولايات المتحدة على العالم. ولقد  
نظر الفريق المحيط ببوش (تشینی،  
رامسفلد، ولفوفیتز، بیرل ... وغيرهم) منذ  
فترة طويلة لهذا الارتقاء نحو القوة العظيمة  
للولايات المتحدة الأمريكية. لقد كانوا هنا  
في الثمانينات ملتفين حول الرئیس بوش  
الأب بعد انتهاء الحرب الباردة، وكانوا  
يشجعون - خلافا لأغلبية الخبراء المطالبين  
بتخفيض الترسانة العسكرية - إعادة تنظيم  
القوات العسكرية واستعمال التكنولوجيات  
الجديدة بهدف رد الحرب إلى دورها المؤثر  
في السياسة الخارجية.

تحدث وقتها شاهد فقال: "لقد كانت  
أعراض حرب الفیتنام قائمة، ولم يكن



العسكريون يريدون اللجوء إلى استعمال القوة إلا إذا وافق الجميع على ذلك. وكانت الشروط الموضوعية تتطلب استفتاء وطنيا قبل اللجوء إلى استعمال القوة. ولم يكن هناك إمكانية إعلان حرب ما دون وجود عامل مؤثر مثل "بيرل هاربور". ولكن فريق الصقور هذا بمساعدة الجنرال كولن باول تمكن في ديسمبر 1989، ودون موافقة الكونغرس ولا حتى الأمم المتحدة، من القيام بالهجوم على بانما ( أكثر من ألف قتيل) وقلب نظام الجنرال نورييغا. ونفس الرجال هم الذين قادوا حرب الخليج، أين قامت قوات الولايات المتحدة الأمريكية باستعراضات تُظهر مدى قوتها التي أذهلت العالم بأسره.

واعتبر ذلك الفريق عند عودته إلى الحكم في جانفي 2001 أحداث 11 سبتمبر بمثابة

"العامل المحرك" المنتظر منذ فترة طويلة، ولا شيء الآن يستطيع إيقافهم. وبواسطة الروح الوطنية، تمكنوا من تزويد السلطات العمومية بآلة مريعة لتدمير الحريات. لقد وعدوا بـ "إبادة الإرهابيين"، وكذا اقترحوا نظرية "الحرب الشاملة ضد الإرهاب الدولي"، وغزوا أفغانستان وقلبوا نظام حكم الطالبان، ولقد أرسلوا قوات محاربة إلى كولومبيا وجورجيا والفلبين... ثم قاموا بعد ذلك بشرح منطق "الحرب الوقائية" وتبرير هذه الحرب ضد العراق عبر الدعاية والتمويه.

إنهم يوافقون على تركيز واشنطن على المواقع الحقيقية للحكم في ساعة العولمة الليبرالية: الدول العظمى السبعة، صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة وكذا البنك العالمي.. ولكنهم يودون كذلك إبعاد الولايات المتحدة عن الإطار السياسي

المتعدد الجوانب. ولهذا قاموا بدفع الرئيس بوش لإدانة توصيات كيوتو حول الاحتباس الحراري، وكذا اتفاق "آي بي أم" حول الصواريخ الباليستية، وكذا القرار المؤسس لمحكمة الجنايات الدولية، واتفاقيات حول الألغام، وأخرى حول الأسلحة البيولوجية، واتفاق يقضي بالمنع المطلق للأسلحة النووية، بل وحتى اتفاقيات جنيف حول أسرى الحرب فيما يخص أسرى محتشدات غوانتانامو. وربما سيأتي دور تحكيم مجلس الأمن، مما يهدد بالموت نظام الأمم المتحدة.

وباسم المبادئ الكبرى كالحرية والديمقراطية والتبادل الحر، وكذا الحضارة، يقوم أولئك المثاليون بتحويل الولايات المتحدة الأمريكية، جزءا جزءا، إلى دولة عسكرية حديثة النوع، ويقومون - تبعا لذلك - بالاستلها من طموح كل الإمبراطوريات:

إعادة رسم العالم، تجديد حدوده وتحضير الشعوب.

ولم يكن المستعمرون الأوائل يفعلون إلا هذا.

لقد "كانوا يعتقدون - كما يذكر المؤرخ دوغلاس بورش - أن انتشار التجارة والمسيحية والعلم، وكذا جدارة الإدارة الغربية، يمد حدود الحضارة ويقلل - من ثم - مناطق الصراع. وبفضل الإمبريالية، سيتحول الفقر إلى هباء، وستحظى الهمجية بالإسعاف، والخرافات ستضحي أنوارا، وبذلك يحل النظام في كل المناطق التي كانت الفوضى والهمجية الحاكم الوحيد فيها".

ومن أجل تجنب هذا الانحدار الرهيب، اختارت فرنسا وألمانيا باسم بعض التصورات عن الوحدة الأوروبية أن تقف ندا

- دون حقد - للولايات المتحدة الأمريكية  
في مقر هيئة الأمم المتحدة. ولهذا قال وزير  
الخارجية الفرنسي دومينيك دوفيلبان: "إننا  
متأكدون بضرورة وجود عالم متعدد  
الأقطاب وأن قوة واحدة لا يمكن لها التحكم  
في نظام العالم".

إن مخطط عالم جديد قد تم بهذا رسمه.  
حيث يمكن لقطب قوى ثان التكون إما من  
طرف الاتحاد الأوروبي وإما من طرف حلف  
بين باريس وبرلين وموسكو، أو حتى من  
طرف تراكيب متغيرة (البرازيل، إفريقيا  
الجنوبية، الهند، المكسيك).

إن المبادرة الفرنسية والألمانية تكون إجراء  
تاريخيا يُخرج أوروبا أخيرا من ستين سنة من  
الخوف، ويمكنها من إعادة اكتشاف الإرادة  
السياسية. إنه إجراء شجاع لدرجة أنه  
أبان عن الموقف الجبان لدول أوربية أخرى

(المملكة المتحدة، إسبانيا، إيطاليا  
وبولونيا..) تم طويلا استعدادها.

بدأت الولايات المتحدة بالاستقرار في راحة  
عالم ذي قطب أحادي تحكمه قوة أسلحتهم،  
والحرب على العراق سوف تؤكد قوتهم  
الحديثة التي لا تقهر، وقدمت فرنسا وألمانيا  
لتذكيرهم بأنه في مجال القوة، فإن ثمة  
أربعة عوامل تعتبر حاسمة: السياسي،  
الأيدولوجي، الاقتصادي والعسكري. لقد  
تمكنت العولمة من ترسيخ اعتقاد أن  
الليبرالية والاقتصاد هما العاملان  
الأساسيان، وأن العاملين السياسي  
والعسكري أصبحا شيئاً ثانوياً، غير أن ذلك  
خطأ.

في التنظيم الجديد للعالم الذي بدأ لتوه،  
تحاول الولايات المتحدة الرهان على  
العسكري (والإعلامي)، أما فرنسا وألمانيا

فتراهنان على السياسي لمواجهة المشاكل  
التي تغرق الإنسانية، إنهما يراهنان على  
السلم المؤبد، بينما يراهن الرئيس بوش  
ومحيطة على الحرب المؤبدة..